

الفصل الثاني
نحو استراتيجية عربية
للدخول إلى عصر الفضاء

نحو إستراتيجية عربية للدخول إلى عصر الفضاء الإلكتروني

شهد العالم تحولاً ملحوظاً في ظاهرة الازدياد المستمر والمتعاظم في الانفاق على قطاع المعلومات، مما أثر بالتالي على معدلات النمو الاقتصادي العالمي. كما تحقق التمرکز والاحتكار في قطاع المعلومات بأيدي شركات محدودة من ذلك أن 90٪ من شبكات المعلومات موجودة في عدد من البلدان لا يزيد عدد سكانها عن 2.5٪ من المجموعة البشرية، 80٪ من مجموع المعلومات والمعطيات المتوفرة في العالم مخزنة في الولايات المتحدة الأمريكية، هذا البلد الذي يصدر وحده إلى بقية أنحاء العالم ما لا يقل عن 80٪ من المعلومات المتدفقة من خلال الوسائط المختلفة.

ووفقاً لبعض الدراسات فإن العاملين في الوظائف الإدارية يقضون ما يقرب من 90٪ من وقتهم في جمع المعلومات ومعالجتها ونقلها وحفظها واسترجاعها وقراءتها. كذلك فإن أكثر من 70٪ من حجم القوى البشرية العاملة في المجتمعات المتقدمة تعمل في وظائف تتعلق بصورة أو بأخرى بالمعلومات. فبينما يشكل العاملون في هذا القطاع من 50٪ وعلى سبيل المثال لا الحصر في دول الاتحاد الأوروبي يشكلون ثلثي القوة العاملة، يشكلون في الولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة أرباع القوى العاملة.

كل ذلك كان نتيجة حتمية مبنياً على التخطيط السليم والناجح لقطاع المعلومات باعتماد سياسات واستراتيجيات معلوماتية استجابة للثورة التقنية العارمة التي شهدتها التزاوج البديع بين ثورة الحواسيب وثورة الاتصالات في السنوات الأخيرة والتي نلاحظها تزداد قوة وعنفاً كل سنة على الدول النامية التي لم تأخذ بعد بنصية الأمر وتبنى سياسات معلوماتية متطورة نفى وحاجاتها لتؤهلها الدخول في عصر الفضاء الإلكتروني أخذاً وعطاءً.

ففي الوطن العربي الوضع مختلف حيث لا يزال يعاني من:

- 1 - انخفاض مستوى التعليم وانتشار الأمية حيث تصل نسبتها 40٪ بين الرجال، 70٪ بين النساء برغم كل الجهود المبذولة على المستوى الوطني والقومي ناهيك عن الأمية التقنية.

2 - انخفاض نسبة الانفاق على البحث العلمى إلى أقل من 1٪ من الناتج القومى الإجمالى.

3 - انخفاض مستوى خدمات المعلومات بالمؤسسات العربية ذات العلاقة بقطاع المعلومات، وهذه لا يمكن الارتقاء بها دون أن يترافق مع نهضة شاملة للمجتمع اقتصادياً وثقافياً وعلمياً.

4 - ضعف الاعتماد على استخدام التقنية المتطورة فى الوطن العربى بكفاءة مقبولة، فضلاً عن المساهمة فى تطويرها وإنتاجها.

5 - بالرغم من قيام بعض الدول العربية بإنشاء نظم وطنية للمعلومات إلا أن المتبع لذلك يجد أن أغلبها يفتقد إلى التشريعات الملثمة والمتطورة والمواكبة لحركية التطور المعلوماتى والتقنى العالمى، وبالتالي لا تستند إلى استراتيجية تؤهلها إلى أخذ مكانها الطبيعي فى المنظومة المعلوماتية العالمية، واستغلال الفضاء الالكترونى واستخدام اللغة العربية فى هذا الفضاء.

والمتبع لحركية النشاط المعرفى المعلوماتى والتخطيط للمستقبل يجد أن مجموعة من المؤسسات والمنظمات العلمية والمعرفية فى الوطن العربى عقدت العديد من المؤتمرات والندوات والى تنحو نحو استشراف المستقبل لتساهم حتى ولو بالنذر اليسير وهو إيجاد الشعور الوطنى بالتوجه نحو المشاركة فى المسيرة المعلوماتية العالمية. وهذا أمر طبيعى إذا ما أريد لهذه الأمة أن تنهض من سياستها وتأخذ بناصية التقدم لتأخذ دورها الطبيعى بين الأمم التى بدأت تخطط لمستقبلها لتجد لها مكاناً على الخارطة العالمية فى عصر الكوكبة، عصر العولمة، ولتدخل من الباب العريض فى عصر غزو الفضاء الالكترونى معلوماتياً أخذاً وعطاءً من أجل تسريع الخطط التنموية لديها، التى تفى بمتطلبات المرحلة القادمة بدلا من الانعزال والتفوق والتغنى بأمجاد الماضى.

وبرغم كل المعوقات التى تمر بها أغلب الدول النامية والتى تفتقد البنية الأساسية والمقومات الضرورية لذلك، حيث تشكل العوامل الداخلية، مثل الافتقار إلى الأطر

المؤهلة وارتفاع تكلفة إنشاء نظم الاتصالات المتقدمة، وانعدام خدمات البنية التحتية، استطاعت بعض الدول النامية - على الرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها - من خلال الرؤية الواعية لمعطيات العصر، والتخطيط المتأنى، والتنفيذ العلمي السليم، أن تصل إلى تحقيق تخطيط استراتيجي ناجح لقطاع المعلومات في حدود إمكاناتها المتاحة. وتخلق لنفسها دوراً - ولو ثانوياً - في سيناريو النظام الدولي للمعلومات، وقياساً على هذا، فإن التخطيط المدروس الواعي، يمكن أن يوصلنا إلى «شيء ما» حتى لو كان هذا «الشيء» هو الحد الأدنى من التعاون الدولي في مجال المعلومات.

ولكى نبدأ لا بد من وضع سياسة معلوماتية متطورة على أن نعرف مسبقاً بأن السياسة هي معرفة طريق أقصر بعد استخدامها لتلبية احتياجات أي من القطاعات سواء على المستوى الوطني أو العالمي وإلا فلا فائدة لها. وهي ليست وصفاً ولكنها هيكل يحتاج إلى تعاون لإنشاء البنية الأساسية للمعلومات قسطياً أو عالمياً. لهذا لا بد أن توضع السياسة لوقت لاحق. فبالبنية الأساسية للمعلومات تحتاج إلى متابعة وتغيير واستمرار. وعلينا أن نسعى نحو مستقبل أفضل لتفكير الإنسان.. لنترجع إلى الماضي وتأخذ العبرة ونستمر عملنا نحو المستقبل.

فالسياست المعلوماتية وكما عرفها ميشيل كريستيانسون Kristiansson عام 1996: هي مجموعة من السياسات اللازمة لبناء وتطبيق برامج المعلومات أو مواردها في ضوء التطور الاقتصادي العالمي». وهي خطة تنفيذية عامة، رغم ما ينصوي عليه محاولات وضع خطة تنفيذية للمعلومات من صعوبات وتعقيدات وعدم وضوح. وربما يرجع سبب ذلك الفشل في التمييز بين الأمور التي لها علاقة بسياسات المعلومات على المستويات الوطنية على اختلافها. وبين تلك المتعلقة بجهات محلية، ومؤسسات القطاع الخاص، أو المهن المختلفة.

وعلى الرغم من أن غايات وأهداف السياسات المعلوماتية تكاد تكون متشابهة بين الدول المختلفة، إلا أن هناك اختلافات في العوامل المحركة لهذه السياسات وفي آلية تطبيقها وذلك لاختلاف درجة التطور بين هذه الدول واختلاف نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية. وفيما يلي أهم أهداف تلك السياسات:

1 - تحقيق بنية أساسية للاتصالات عن بُعد تتميز بالكفاءة وانخفاض التكاليف، أي أن يتحقق للأفراد والمؤسسات إمكانية الاتصال ببعضهم البعض، حيث تعتبر شبكة الاتصالات هذه هي أهم عنصر في المجتمع المعلوماتي الناجح.

2 - الارتفاع بمستوى الإنتاجية والتنافس الصناعى والتجارى، ويتضمن ذلك تشجيع المؤسسات على استخدام المعلومات كمورد، وتأتى مكاسب الإنتاجية بطرق مختلفة، أهمها الاستخدام الأفضل للبحوث فى تسريع الابتكارات، والاختراعات فضلاً عن ميكنة العمليات الإدارية، وحتى أصبح ككل قادراً على المنافسة الأفضل، فمن الممكن التحول الأساسى فى صيغة هذا الاقتصاد بالتحرك نحو عمليات كثيفة للمعلومات 'Information Intensive'، وهذه من شأنها أن تزيد من القيمة المضافة 'Value - added' لكل عامل، وإذا ما تم ذلك فإنه يؤدي إلى الزيادة الفعلية فى الدخل لكل فرد.

3 - الارتفاع بمستوى التعليم والتدريب، القوى العاملة الماهرة هى رأس الخبرة فى مجتمع المعلومات وفى قطاع المعلومات فلا بد أن يتمتع جميع المواطنين بمهارات معلوماتية وتقنية أساسية.. وذلك للاستجابة لاحتياجات المؤسسات كثيفة المعرفة، فضلاً عن ضرورة استيعاب النظام التعليمى للتعليم مدى الحياة ولعملية مستمرة من إثراء المهارات.

4 - تحقيق التماسك الاجتماعى - يمكن أن يرى المجتمع المعلوماتى كوسيلة لتحقيق التماسك والانسجام الاجتماعى، وقد يختلف الأمر هنا بين نظرة الدول المتقدمة والمتنامية، فقد زادت خلال الثلاثين سنة الماضية معدلات الجريمة والبطالة والانحرافات الاجتماعية فى المجتمعات ذات مستويات الدخل العالى (الدول المتقدمة) وبالتالي فىرى السياسيون هنا فى تحقيق مجتمع المعلومات وسيلة لوقف الانهيار المجتمعى نحو الفوضى 'Choas'. أما تحقيق التماسك الاجتماعى فى الدول المتنامية فىأتى عن طريق تسريع النمو الاقتصادى وتقريب الفوارق بين الذين يملكون والذين لا يملكون داخل المجتمع الوطنى.

إن دوافع السياسة المعلوماتية قد تختلف بين الدول المتقدمة والمتنامية، فالدافع الأول لدى الدول المتقدمة هو الخوف، حيث تخشى هذه الدول من اضمحلال نفوذها الاقتصادي، وبالتالي تقليل تأثيرها على الساحة العالمية. أما في الدول المتنامية فنقطة الدراية للوصول إلى المجتمع المعلوماتي هي في تسريع النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار الأفضل للمعلومات وبالتالي رفع مستوى التعليم والصناعة والخدمات.

إن هدف السياسة المعلوماتية في حد ذاتها يتركز في كفالة تدفق المعلومات للناس الذين يحتاجونها. وإن كانت السياسة المعلوماتية - شأنها في ذلك السياسة العامة - تعتبر جزءاً من السياق العام السياسي والثقافي وبالتالي فهناك قيم مختلفة تشكل كلاً من السياسة والعمليات المستمدة منها.

وقد وضع الباحثان أوفرمان وكاهيل "Overman, Ets, Cahill, A" مجموعة قيم للسياسة المعلوماتية التي تعتمد عليها السياسات المعلوماتية القضائية والتنفيذية والتشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تكون هذه القيم مصدرة لمختلف الدول التي تخطط بقوة إلى عصر مجتمع المعلومات عصر غزو الفضاء الإلكتروني أخذاً وعطاءً بدون عوائق ولا حدود وهي:

أ - الإتاحة والحرية 'Access and Freedom' - إذا أريد الديمقراطية أن تزدهر، فلا بد أن يكون لدى الناس المعلومات الكافية، وعلى الرغم من أن حقوق إتاحة المعلومات تعتبر جزءاً من التشريعات في بلاد عديدة، إلا أن هناك صعوبات عديدة بالنسبة لقضايا الإتاحة والأمن وحرية المعلومات.

ب - الخصوصية 'Privacy' على الرغم من أن الحفاظ على الحقوق الشخصية قيمة معترف بها على نطاق واسع خصوصاً في المجتمعات الديمقراطية، إلا أن هناك صدامات تثار بين حاجات الحكومات والمجتمع من ناحية، وحقوق الأفراد من ناحية أخرى.

ج - الانفتاح المعرفي أمام الناس 'Openness' حق الناس في أن تعرف، هو حق دستوري وذلك بالنسبة لحق الناس في أن تعرف عمليات إتخاذ القرارات الحكومية.

د - الفائدة 'usefulness' - مع بزوغ دولة الإدارة، بدأت الحكومة فى تجميع التسجيلات، ويرجع مفهوم الفائدة إلى أن قيمة المعلومات تتحدد بفائدتها، والقضية المفتاحية هنا هى / من الذى يحدد مدى هذه الفائدة، وبالتالي ماذا يمكن أن يجمع وأن يخترن وأن يتاح.

هـ - التكاليف والعائد 'Cost and Benefit': ويفترض هنا أن للمعلومات قيمة اقتصادية وتكاليف وعائدات... وهذا من شأنه أن يثير مشكلات الملائمة بين المصالح التجارية والمصالح العام، وذلك بالنسبة للمعلومات المجمعمة بواسطة الحكومة.

و- السرية والأمن "Secrecy and Security" ترتبط بهاتين القيمتين قضايا هامة تدور حول دور المسئولين الحكوميين.

ز - الملكية 'Ownership': تتناول قضية الملكية الفكرية أشكال التعبير عن الأفكار من خلال التأليف أو الاختراع، وهنا قد تصطدم قضايا المصالح التجارية باحتياجات المستفيدين والمجتمع.

وربما كان من اليسير تحديد الصعوبات والتحديات أمام سياسة المعلومات إلا أنه من الصعوبة بمكان تصميم سياسة كفيلة بمواجهة تلك التحديات. وينبغى أن تكون أهمية سياسة المعلومات واضحة، وخصوصاً مع وجود تحديات مثل قضايا الملكية الفكرية وحقوق الطبع والنشر، وقضايا الإتاحة العادلة للمعلومات، وسريتها، وقضايا الذاتية الثقافية، وغيرها من القضايا والتحديات الأخرى. ومن المشكلات الرئيسية فى تلك السياسات هى أنها أحياناً ما تكون منفصلة عن الواقع، ومكونة من مجموعة غير متناسقة من القوانين والتشريعات، والسياسات العامة، مما يجعل من الأولويات الضرورية العمل على الحد من تلك التناقضات على المستويات المحلية والعالمية لسياسات المعلومات للخروج بسياسات مناسبة للمعلومات.

وقد اقترح مور 'N. Moore' أربع فئات عرضية للسياسة المعلوماتية وهى:

أ - القضايا التشريعية والتنظيمية: وهذه تشمل حق المؤلف وحماية البيانات والخصوصية وحرية المعلومات، والمعلومات كسلعة، والتجارة الدولية فى خدمات

المعلومات، وتدقق البيانات عبر الحدود 'TDF' Transborder Data Flow والتنظيم الذاتي لصناعة المعلومات والمعايير.

ب - قضايا الاقتصاد الكلى: والتي تشمل تحديد وتحليل قطاع المعلومات فضلا عن قياس حجمه ونموه فى إطار المقارنات الدولية والاستثمار فى البنية الأساسية للمعلومات وفى رأس المال البشرى.

ج - قضايا تنظيمية: وهذه تشمل استخدام المعلومات كمصدر للإدارة والعلاقات بين المعلومات والإنتاجية، الحاجة إلى مداخل جديدة فى الإدارة، المهارات الجديدة المطلوبة للمديرين، تقسيم العمل وظهور جيل جديد من اختصاصى المعلومات.

د - القضايا الاجتماعية: وهذه تشمل تزويد المستهلكين بالمعلومات الموضوعية وتوعيتهم بأهمية المعلومات وكيفية الاستجابة للاحتياجات المعلوماتية، مستويات الأمية والمتطلبات التعليمية، بدائل الطباعة... الخ.
وعادة ما تحتوى السياسة المعلوماتية على:

- 1 - صورة للمستقبل المرغوب فى مجال خدمات المعلومات كهدف أو مجموعة من الغايات التى تطمح السياسة المعلوماتية إلى تحقيقها أو متابعتها.
- 2 - وسائل محددة يتم بواسطتها تحقيق تلك الغايات.
- 3 - تحديد مسؤوليات الجهات المختلفة المنوطة بتطبيق تلك الوسائل.
- 4 - مجموعة من القواعد التى تنظم تطبيق تلك الوسائل فى هذا المجال الحساس.

أهداف السياسة المعلوماتية:

- على الرغم من أن غايات وأهداف هذه السياسة تكاد تكون متشابهة بين الدول المختلفة، إلا أن هناك اختلافات فى العوامل المحركة لهذه السياسة وفى آلية تطبيقها وذلك لاختلاف درجة التطور بين هذه الدول واختلاف نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية. وفيما يلى أهم أهداف تلك السياسة.

- تحقيق بنية أساسية للاتصالات عن بُعد تتميز بالكفاءة وانخفاض التكاليف: أى أن يتحقق للأفراد والمؤسسات إمكانية الاتصال ببعضهم البعض، حيث تعتبر شبكة الاتصالات هذه هى أهم عنصر فى المجتمع المعلوماتى الناجح.

- الارتفاع بمستوى الإنتاجية والتنافس الصناعى والتجارى: ويتضمن ذلك تشجيع المؤسسات على استخدام المعلومات كمورد، وتأتى مكاسب الإنتاجية بطرق مختلفة أهمها الاستخدام الأفضل للبحوث فى تسريع الابتكارات والاختراعات فضلاً عن ميكنة العمليات الإدارية، وحتى أصبح الاقتصاد ككل قادراً على المنافسة الأفضل فمن الممكن التحول الأساسى فى طبيعة هذا الاقتصاد بالتحرك نحو عمليات كثيفة للمعلومات "Information intensive" وهذه من شأنها أن تزيد من القيمة المضافة 'Value - added' لكل عامل، وإذا ما تم ذلك فإنه يؤدى إلى الزيادة الفعلية فى الدخل لكل فرد.

- الارتفاع بمستوى التعليم والتدريب: القوة العاملة الماهرة هى رأس الحرية فى مجتمع المعلومات وفى قطاع المعلومات فلا بد أن يتمتع جميع المواطنين بمهارات معلوماتية وتكنولوجية أساسية.. وذلك للاستجابة لاحتياجات المؤسسات كثيفة المعرفة "Infor. intensive" فضلاً عن ضرورة استيعاب النظام التعليمى للتعليم مدى الحياة ولعملية مستمرة من إثراء المهارات.

- تحقيق التماسك الاجتماعى: يمكن أن يرى المجتمع المعلوماتى كوسيلة لتحقيق التماسك والانسجام الاجتماعى، وقد يختلف الأمر هنا بين نظرة الدول المتقدمة والمتنامية، فقد زادت خلال الثلاثين سنة الماضية معدلات الجريمة والبطالة والانحرافات الاجتماعية فى المجتمعات ذات مستويات الدخل العالى (الدول المتقدمة) وبالتالي فيرى السياسيون هنا فى تحقيق مجتمع المعلومات وسيلة لوقف الانهيار المجتمعى نحو الفوضى 'Chaos'. أما تحقيق التماسك الاجتماعى فى الدول المتنامية فيأتى عن طريق تسريع النمو الاقتصادى وتقريب الفوارق بين الذين يملكون والذين لا يملكون داخل المجتمع الوطنى.

متطلبات وضع سياسة المعلومات:

- 1 - المسح الشامل للبيانات الأساسية لتنظيم المعلومات الحالية وتحليلها وترشيدها واستيعاب التشريعات القائمة فيما يخص المعلومات الوطنية وخدماتها.
- 2 - ضرورة أن تكون هذه السياسات ذات مرونة تمكن من تطويع كل مدخلات هذه السياسات وتوجيهها التوجيه المطلوب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً حتى يمكن التكيف مع المتغيرات التي تطرأ على أولويات خطط التنمية من جهة، ومع التطورات في وسائل وأساليب تداول المعلومات من جهة أخرى.
- 3 - التوجيه المدروس والاهتمام الأفقى نحو التكوين والتدريب للقوى البشرية العاملة في قطاع المعلومات، والعمل في سبيل ذلك على تطوير البنى التحتية المؤسسية للتنظيم والتكوين في هذا القطاع.
- 4 - ينبغي أن توكل السياسة الوطنية للمعلومات إلى أعلى سلطة ممكنة في الهيكل الإدارى للدولة بهدف ضمان التنفيذ الكامل والناجح للسياسة الوطنية لنظم المعلومات وخدماتها، وتنسيق وانسجام نظم المعلومات وخدماتها ومشاريعها وبرامجها في البلد لكي نحدد من التكرار غير الضرورى للجهود أو هدر الموارد وتطوير وتشغيل نظم المعلومات وخدماتها لكي تتضاعف فوائدها بالنسبة للمواطنين.
- 5 - أن يتم تنسيق العلاقات التبادلية والشابكية بين الإدارات والوزارات والقطاعات من خلال الترتيبات التعاونية من أجل تجميع المعلومات والبيانات من المصادر المختلفة وتبادلها.
- 6 - إنشاء ميكانيزمية وطنية لتنسيق نظم المعلومات وخدماتها وتشابكها في البلد. وترجمة عناصر السياسة الوطنية لنظم المعلومات وخدماتها إلى خطة عمل متوسطة المدى ثم تنفيذها من خلال برامج سنوية.
- 7 - تخصيص المسؤوليات للمؤسسات والهيئات المختلفة التي تشكل النظام الوطنى للمعلومات - على سبيل المثال تطوير موارد المعلومات، قواعد المعلومات،

المواصفات، الأدوات المساعدة فى تداول المعلومات، وتنمية الكفاءة البشرية.. إلخ. وتنسيق وتشجيع ومراقبة التطورات فى نظم المعلومات الوطنية.

8 - ضمان انسجام ومواءمة مكوناته ونشاطاته، وتقييم أداء المكونات وتشخيص الخلل ومعالجته وسد الفجوات مع صيغة وتنفيذ الإجراءات التشريعية والتنظيمية والإدارية المناسبة التى تؤدى إلى النمو المساعد لنظم المعلومات وخدماتها.

وعند التفكير فى وضع سياسات دولية للمعلومات، لا بد من تحديد الإطار المفهومى الذى يتركز عليه تخطيط هذه السياسات، ويطبق فى إطارها، ومن بين هذه المفاهيم:

1 - أن ينبع التخطيط من آلية عمل دولى تعاونى، تشارك فى التحضير له، والإشراف عليه هيئات ومنظمات دولية متخصصة فى المجال مثل ' UNESCO, UNDP, UNISIST.. إلخ'

2 - أن يجسد التخطيط المصالح العامة للمجتمع الدولى، دون التحيز لدولة ما، أو كتلة ما، أو قومية بعينها، أو يخضع لأى معايير سياسية، أو اقتصادية، أو غيرها بصورة أو بأخرى لصالح طرف على حساب طرف آخر.

3 - أن يراعى التخطيط بقدر الإمكان، الظروف والإمكانات المحلية والإقليمية، وهذا يعنى التنسيق بين السياسات الوطنية والإقليمية ومراعاة الفروق الاقتصادية والاجتماعية والتقنية بين دول العالم.

4 - أن يراعى فى التخطيط، إمكانية تطبيقها على مراحل، وجدول زمنى مدروس بعناية، لتمكين الدول المشاركة فيه، من استكمال بنيتها الأساسية قبل الدخول فى النظام العالمى، وهذا الأمر له أهمية كبيرة، إذا ما أريد أن يتم تطبيق المخطط بنجاح، ولضمان تعاون دول العالم مع الخطة ومساندتها. على أن يتم تحديد المحاور الرئيسية التى يدور حولها الحوار الدولى وفقاً لما أوردته ناريمان متولى:

- حماية الخصوصية.

- السيادة الوطنية الثقافية.

- التنمية الاقتصادية.

تؤثر قضايا سياسات المعلومات فى كل شىء بداية من الاتصالات، والخدمات، والرقابة، والتدريب الأديى، ووصولاً إلى حرية الوصول إلى المعلومات، وغيرها من الموضوعات.

الجهات المعنية بسياسات المعلومات: بالتأكيد تأثيرها فى المجتمع، إلا أن بعض الجماعات يكون لها دور فاعل أكثر من غيرها فى عملية بناء تلك السياسات. وليس هناك ثمة هيكل واضح يبين مدى تأثير تلك الجماعات الفاعلة. وقد أثرت رؤية «فريتز ماكلوب» Fritz Machlup لما يعرف بقطاع المعلومات 'Information Sector' بشكل واضح على سياسات المعلومات. فالعوامل العديدة المؤثرة فى ذلك القطاع هى مكونات رئيسية لسياسة المعلومات. وقد أصبحت الجهات الحكومية التى كانت المصدر الرئيسى التقليدى لتلك السياسات، مجرد صوت واحد بين أصوات أخرى عديدة، بل وغالباً ما تكون متعارضة، منها ما يلى: مؤسسات الاتصالات، شركات الحواسيب، القوى التربوية المؤثرة، مؤسسات الترفيه، المكتبات، سماسرة الأسهم المالية. مجموعات الاهتمامات العامة، لجان العمل السياسى، وغيرها العديد من الجهات الناشطة فى هذا الحوار:

ويرى 'هيل Hill' بأن هناك العديد من القضايا المتعلقة بسياسات المعلومات التى ينبغى البث فيها على المستوى الدولى والوطنى. وأحياناً على مستوى جماعات أو شركات، أو صناعات بعينها، أو مجموعات من الشركات، وقضايا أخرى من خلال السلطات المحلية، أو مهنة معينة.

ولكل من تلك الأصوات اهتماماتها الخاصة، واهتماماتها فيما يخص المعلومات ونظرتها فيما تراه الأفضل للعامة، وبالتالي فإنها تدعم ما تعتقد به.

ويقترح ويليام ميلودى 'William Melody' بأنه على كل دولة أن تعمل على تقويم ظروفها الخاصة، وترتب أولوياتها الخاصة فى سبيل تحقيق تطور متوازن لبنيتها

التحنية الخاصة بالمعلومات 'Balanced Development of its Information' في حدود ظروفها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة. وسواء أكانت Infrastructure ' في حدود ظروفها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة. وسواء أكانت دولاً متقدمة أم نامية فإن عليها وضع السياسات التي لا تتعارض مع معتقدات مجتمعاتها، وأنظمتها الاقتصادية، وقدراتها. ويرى ميلودي Melody بأن «الاحتياجات، ومدى الاستعداد، والإمكانات، والمهارات، والأولويات، تعد من العوامل الرئيسية في تحليل السياسات الخاصة بالمعلومات، واتخاذ القرارات الخاصة بالوصول إلى الموارد اللازمة لها».

وقد أصبحت قوة المعلومات من الأمور المعروفة والمقبولة على المستوى العالمي في جميع المجالات سياسية كانت، أو اقتصادية وتربوية، وتشير إدارة المعلومات العامة بالأمم المتحدة إلى المعلومات بأنها «أداة للسلام، والديمقراطية، والتطور». ولاشك بأن تلك الإدارة المعلوماتية يجب تقويتها من خلال سياسة للمعلومات، فرغم أن للمعلومات قدرة على إضفاء قوة على الضعيف، فإن لها أيضاً القدرة على بث الفرقة بين فئات المجتمعات، وزيادة الظلم بين الناس.

وفي حين شاهد مواطني البلدان النامية بأم أعينهم، كيف تجلب لهم الإنترنت في عقر دارهم ما يسمى بـ «عصر الاتصال» عن بُعد، نجد أن واقع حالهم يشير إلى أن كثيراً من التطبيقات الأساسية في مجال المعلومات، مثل الفهرس الوطني الموحد، الإعارة بين المكتبات، المشاركة التعاونية في الموارد، وغيرها من المفاهيم التقليدية لإتاحة المعلومات، لم يتم بعد تطويرها في مجتمعاتهم، مما يعني أن عديداً من الدول لم تدخل بعد عصر الإتاحة التقليدية لمعلوماتهم الوطنية. ولم تقم بعد بإنشاء نظمها الوطنية للمعلومات، ولم تتوافر بعد أبسط مقومات النظم في بعض من هذه الدول، ومن ثم فإن فعاليتها لم تتأكد بعد حتى في الغالبية العظمى من الدول العربية. فالدول التي تتوافر بها المقومات البشرية تفتقر إلى المقومات المادية وربما أيضاً المقومات الإدارية والتنظيمية، وتلك التي توافرت لها الموارد المادية تفتقر إلى الموارد البشرية، ويمكن لمثل هذه العوامل أن تؤدي، في الظروف الطبيعية، إلى تغذية الاتجاه نحو التعاون وتضافر الجهود والاعتماد المتبادل.

1. الولايات المتحدة الأمريكية:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية أولى الدول التي تبنت فكرة «البنية التحتية الوطنية للمعلومات» 'National Information Infrastructure' وذلك في سبتمبر عام 1993. وشكل فريق عمل خاص في نفس السنة من أجل رعاية المصالح الحكومية في هذا الجانب، والتنسيق مع القطاعين الخاص والعام. وينادي فريق العمل المذكور القطاع الخاص بتحمل مسؤولية معظم عمليات التطوير للبنية التحتية، بينما تتولى الحكومة مسؤولية الإرشاد، وتعمل على تطوير حوافز متعلقة بالضرائب، وتقديم المنح المدعمة للأبحاث التي تساعد على تنمية البنية التحتية في هذا المجال.

حيث تتضمن المبادئ الإرشادية للبنية التحتية الوطنية للمعلومات ما يلي:

1 - تشجيع استثمارات القطاع الخاص في هذا المجال.

2 - توفير إتاحة عالمية للمعلومات.

3 - تشجيع الإبداع التقني في هذا الجانب.

4 - حماية الخصوصية والسرية.

5 - تطوير إدارة مجال موجات المذياع.

6 - حماية حقوق الملكية الفكرية.

7 - التنسيق مع الجهات الحكومية، والدول الأخرى.

8 - إتاحة المعلومات الحكومية.

وبينما تم العمل على تحقيق المبادئ السابقة، أعلن نائب الرئيس الأمريكي السابق ألبرت غور 'Albert Gore' رؤيته الخاصة بالبنية التحتية العالمية للمعلومات فيما يعرف باسم 'IGI' 'Infrastructure Global Information' وتتضمن خمسة مبادئ هي:

1 - تشجيع استثمارات القطاع الخاص في هذا المجال.

2 - تشجيع المنافسة في هذا المجال.

3 - بناء إطار مرن للعمل يتواءم والتغيرات التقنية، وكذلك احتياجات السوق.

4 - توفير إتاحة مفتوحة بالشبكة لكل المشاركين بها.

5 - تقديم الخدمات على المستوى العالمي.

2. اليابان؛

شهدت سنة 1971 بداية العمل على إعداد دراسة لطبيعة المجتمع الياباني بعد عام 2000 وقد تم نشرها عام 1972 بعنوان «خطة لمجتمع معلوماتي/ هدف وطني لعام 2000». وقد أوضحت هذه الدراسة أنه بحلول عام 2000 سيعتمد الاقتصاد على المنتجات المعلوماتية وليس على الصناعات التقليدية، وسيتم تغذية الثروة الوطنية بصورة أساسية من قبل صناعات المعرفة التي تعتمد على قواعد المعلومات كوقود لها. ولقد شعر العاملون في هذه الدراسة أن اليابان بحاجة إلى تحديد أهداف جديدة إذا ما أريد لها أن تكون عاملاً مؤثراً في المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. وقد وضعت الدراسة خطوطاً عريضة لخطة عامة تسترشد بها اليابان في خطواتها إلى القرن الحادي والعشرين. وفي شهر سبتمبر عام 1994م اقترح رئيس الوزراء 'Munayama' برنامجاً للبنية الأساسية للمعلومات والاتصالات، حدد فيه معايير التوعية الاجتماعية، ودور شركات الأعمال فيه، وأنشأ مجلساً لتطوير هذا البرنامج يشتمل على 18 وزيراً مسؤولاً، 14 عضواً من رؤساء الشركات والمؤسسات والمستشارين المهتمين. وتنسب الجمعية اليابانية للصناعات الالكترونية بقيام كثير من الأعمال التي ترتبط بمجتمع المعلومات.

3. فرنسا؛

شهد عام 1978 بداية التفكير للدخول إلى ما يعرف بمجتمع المعلومات عندما قدمت «سيمون نورا، الين سنيدة» تقريراً للحكومة الفرنسية بعنوان «مجتمع المعلومات» ومن بين ما أوصى به التقرير - لتسيطر فرنسا على مستقبلها - تنظيم وزارة البريد والهواتف والبرقيات لتقليص السيطرة المتنامية لشركات الإعلام الأجنبية مثل «IBM»، كما دعى التقرير أيضاً للاتجاه العام نحو الاكتفاء الذاتي التقني والتوجه لضمان الاستقلال والسيادة الوطنية.

وفي حين كان القطاع العام الفرنسي ينشغل تماماً بقضية تحديث قطاع المعلومات

فى فرنسا، خوفاً من تخلف الدولة الفرنسية عن المجتمع الدولى فى هذا المجال الحيوى، نجد أن القطاع الخاص فى فرنسا - ماعدا بعض الاستثمارات الكبيرة كالبنوك، وشركات البترول والصناعات الضخمة - لم يكن يلقى إلى هذا الأمر أى اهتمام.

وعقب تقرير قام بنشره جى تيرى 'G. THERY'، عن الطرق السريعة للمعلومات، قامت لجنة على مستوى وزارى بالتوجيه باتخاذ بعض المعايير والإجراءات التى من شأنها تطوير - خدمة طرق المعلومات السريعة فى فرنسا. وطالبت بالإسراع فى تطبيقها فى أقرب وقت ممكن. وعلى الفور استجابت وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، وشرعت فى بدء مشروع لتطوير طرق المعلومات الفرنسية السريعة، وأعلنت عن إنشاء خدمة جديدة يتم تجربتها بالتعاون بين القطاعين العام والخاص، وقد لقى المشروع ترحيباً وحماساً على كافة الأصعدة فى المجتمع الفرنسى.

وفى 15 مايو 1996 قام رئيس الوزراء الفرنسى بتوزيع تعميم رسمى يتعلق بتطوير خدمات الاتصال عن بُعد، المعلومات، والتوثيق، فى إطار شبكة معلومات وطنية جديدة. وقد تضمن التعميم الخطوط العريضة التالية - التى تعد إلى حد كبير - الإطار العام المعلن من قبل الحكومة الفرنسية للتخطيط الاستراتيجى لقطاع المعلومات الفرنسى:

1 - يجب على مختلف الوزارات بكافة تخصصاتها العمل على أخذ مواقع، وفتح صفحات على الإنترنت، تتيح من خلالها خدمات المعلومات، والإعلام، والتوثيق للمواطن الفرنسى.

2 - يجب أن تتمتع الخدمات الفرنسية بطابع وطنى مميز، وحتى يتأكد للمستفيد، أن تلك الخدمات مقدمة من الإدارة الفرنسية، وليس من جهة أخرى.

3- يجب التخطيط لهذه الخدمة، على ضوء استطلاع تجريبى يتعلق بالبيانات، والمعلومات والوثائق التى ستتاح من خلال هذه الخدمة، وترفع نتائج الاستقصاء إلى لجنة حكومية لاتخاذ القرارات التنفيذية المناسبة اللازمة للتطبيق.

4 – يجب استخدام اللغة الفرنسية، كلفة أساسية للبث والاتصال، وإذا كان هناك أعمال لا يد من ترجمتها، يتم ترجمتها بلغتين فقط حسب طبيعة المعلومات والغرض من استخدامها.

5 – إجراء الدراسات اللازمة والضرورية لوضع معايير ومواصفات تقنية، للتكنولوجيا (عتاد، برمجيات، وسائل اتصال... إلخ) التي سيتم تبنيها.

وكاستجابة طبيعية للتعميم المشار إليه قامت جميع الوزارات – ما عدا وزارات العمل والشئون الاجتماعية، الدفاع، الداخلية بفتح مواقع لها على شبكة WEB (WWW)، وتبعها في ذلك عدد من الإدارات الحكومية من بينها إدارة المعلومات العلمية والمكتبات والتكنولوجيا الجديدة بوزارة التعليم الوطني. هذا وقد احتلت المؤسسات الأكاديمية [الجامعات، المدارس الهندسية العليا، ومراكز الأبحاث] نصف العدد المخصص لمواقع 'ADMIFRANCE' على الإنترنت، مما يعنى بداية ظهور الخدمات الأكاديمية على ساحة خدمات المعلومات الفرنسية الالكترونية الدولية.

بعض المواقع تركز على الإعلام بصفة خاصة، سواء فيما يتعلق منها بالأحداث الفرنسية الداخلية، أو الأحداث الأوروبية والعالمية المرتبطة بالسياسة الفرنسية الخارجية مع إبراز المعلومات المتعلقة بالأنشطة الإقليمية والدولية بوزارة الخارجية الفرنسية.

ويركز البعض الآخر على الجوانب التاريخية المهمة فيما يتعلق بتاريخ الوزارات الفرنسية، والسير الذاتية لرؤساء الوزارات، وتستخدم في هذه المواقع تقنيات الوسائط المتعددة 'Multimedia' والوسائط التكوينية الفائقة 'Hypermedia'، لاسترجاع المعلومات.

أما البعض الآخر فيختص بالمعلومات الرسمية والمؤسسية، والحقائق الثابتة والنصوص المتعمقة كالدراسات والبحوث، والتقارير المتعلقة بأعمال اللجان الرسمية بالدولة، أو الأعمال الفردية والجماعية ذات الصبغة الرسمية، وتعد من

المصادر الموثوق منها، ومع ذلك فهي تتصف في غالب الأحيان بالصفة النظرية والأكاديمية، مما يجعل إمكانية الاستفادة منها محصورة في فئة معينة من المستفيدين.

كما يوجد موقع آخر يتعلق بمعلومات حول مداوات اللجان الوزارية المشتركة وقرارتها، ويتضمن السياسات المقترحة، والأهداف المطلوب تحقيقها على المستويين المحلى والوطني، والمشاريع المزمع القيام بها. وذلك لاحاطة المواطنين علماً بالسياسات المحلية الوطنية التي تتعلق بشئونهم الحياتية مباشرة (مثل: العمل، الهجرة، التعليم، المساعدات الاجتماعية.. إلخ).

ومن بين المواقع المستحدثة على الإنترنت الموقع الخاص بالوثائق والتقارير الرسمية غير المنشورة «الوثائق الرمادية Grise Documents» وإتاحتها لمن يود من المواطنين الإطلاع عليها، بل والحصول على صورة منها إذا أراد ذلك.

مما سبق يتضح بأن خدمات البحث الالكترونية الفرنسية قد انطلقت، وأنها في تطور مستمر، ولا يتبقى إلا تعميمها على مستوى المواطن العادي ليستفيد منها في حياته اليومية. لترتبط تماماً بالنسيج الاقتصادي والاجتماعي للدولة. كما أن هناك بعض الملامح البحثية الآلية، التي لا بد من وضعها موضع التنفيذ، كتعميم بث المعلومات المصورة، بجانب القضايا التي يتحتم دراستها ووضع الحلول الجذرية لها، كقضية حقوق التأليف المادية والأدبية، وحقوق النشر. والخصوصية الفردية والجماعية، والتي تعد في البيئة القانونية الاجتماعية الفرنسية، مسئولية مشتركة بين المؤسسات الرسمية بالدولة، والمواطنين المتجدين والمستخدمين للمعلومات.

وكان لإدارة "Documentation Francaice" (D F) الدور البارز في نظام المعلومات الفرنسي الحكومي يكونها المنسق الأول لخدمات "Minitel" بفرنسا، والعضو الرئيسي في التخطيط للطريق السريع للمعلومات بفرنسا وتنفيذها. وقد تم تكليفها وبتوجيهات من رئيس الوزراء الفرنسي بالتخطيط لدليل خدمات الإدارة الفرنسي على الإنترنت وتنفيذه والذي أطلق عليه "ADMI FRANCE" وتسمح هذه الخدمة باسترجاع المعلومات عن طريق المدخل الموضوعي أو الاسمي، أو باستخدام

قطاع النشاط المراد بحثه... هذا ولازال التطور مستمراً للسمى لوضع آلية بحث تساعد على تسهيل استراتيجيات بحث المعلومات واسترجاعها، عن طريق السماح للمستفيد بالإدخال الحر للاستفسارات البحثية.

ومن ناحية أخرى، أفسحت استراتيجية المعلومات الفرنسية، مساحة كبيرة لإدارة «D F» لتلعب دوراً رئيسياً كقناة اتصال متفاعلة بين الإدارة الفرنسية والمستخدم الفرنسي لخدمات قطاع المعلومات الأليكترونية، فجعلتها المسئولة عن توفير المعلومات فى بيئة «WEB»، وتسهيل الدخول إلى المعلومات المراد استرجاعها من خلال مدخل وحيد. كما تعمل الإدارة «D F» لتحقيق طريقة لاستخدام بيئة «WEB» لإتاحة خدمة إدخال المعلومات مباشرة عن طريق الجهات الرسمية المسئولة عن إنتاجها.

4- بريطانيا:

فى سنة 1982 قامت بريطانيا بنشر خطتها الوطنية للمعلوماتية «منهج لتقنية معلوماتية متقدمة: تقرير لجنة الفى».

تعرض التقرير إلى وضعية بريطانيا إزاء المنافسة الدولية حول صناعة المعلومات وخاصة من قبل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية التى قطعت شوطاً متقدماً من ناحية التقنية المعلوماتية.

كما تعرض التقرير إلى مراجعة اتجاهات صناعة المعلومات فى الأسواق العالمية، وكان نتيجة هذه المراجعة - كما أوضح التقرير - أن بريطانيا قد بدأت تفقد مواقع أقدامها فى هذه الأسواق. وأنه لكى تحصل بريطانيا على نصيبها من هذا السوق فلا بد من مواجهة التحديات المفروضة عليها فى مجال تقنية المعلومات. وقد اقترحت اللجنة (لجنة الفى) خطة وطنية للدولة مكونة من العناصر الآتية:

1 - تشجيع الأبحاث المشتركة بين الحكومة والصناعة والجامعات.

2 - تشجيع صناعة المعلومات المحلية.

3 - رفع مستوى الثقافة المعلوماتية لدى أفراد الأمة.

4- زيادة وتكثيف استخدام التقنيات المعلوماتية في كل قطاعات المجتمع.

5- التعجيل في تنفيذ مشاريع الحوسبة في المجتمع.

ولقد استضافت الدراسة في وضع مراحل لتنفيذ الخطة واقتراح المشاريع البحثية المطلوبة وكيفية إيجاد صيغ مناسبة للتعاون بين الحكومة والجامعات والقطاع الخاص.

5 - فنلندا :

بدأت فنلندا بالتخطيط لتطوير خدمات المعلومات في قطاع التعليم بمشروع تعاوني عام 1996 يضم مكتبات خمس جامعات وطنية فنلندية «مشروع المكتبات التصويرية» Virtual Libraries .

وقد دعمت وزارة التعليم المشروع مالياً. ويهدف المشروع إلى تحسين خدمات شبكات المعلومات الأكاديمية الفنلندية 'Finland Bitnet' وتطويرها، عن طريق إنشاء قاعدة بيانات أكاديمية في مجالات علمية محددة. وقد ركز المشروع على تقديم خدمات المعلومات في قطاع التعليم العالي والبيئة البحثية في فنلندا، وقد حددت لكل مكتبة مشتركة في المشروع مهاماً معينة تعمل على التخطيط لها وتنفيذها في الإطار العام للمشروع، منها على سبيل المثال: إجراء الدراسات حول المعايير التي يتم على ضوئها اختيار معلومات قواعد البيانات المزمع إنشاؤها، إجراء دراسات حول تصميم البنية الأساسية لنظم مكتبات الاتصال عن بُعد المزمع تطبيقها، إصدار دليل لمعايير ومواصفات التقنيات المزمع تبنيها في المشروع، إجراء دراسات حول نظام التكثيف المستخدم في نظام الربط الشبكي المزمع إقامته، إجراء دراسات حول تطبيع العلاقة بين المستخدمين والنظم المرئية المزمع تطبيقها، إجراء دراسات المستخدمين الحاليين والمحتملين من النظام.

وقد حدد المشروع فئات المستخدمين المستهدفة، وهم الطلاب، المعلمين، الباحثين في مجال العلوم «كفئات أساسية»، بجانب بعض فئات المستخدمين المهتمة بالمجالات الموضوعية التي تبناها المشروع من خارج الفئات السابقة.

وتهدف استراتيجية المعلومات الفنلندية إلى استخدام منظومة الاتصال عن بُعد

«استخدام الإنترنت» لتقديم هذه الخدمة بين المكتبات المشتركة (تجميع معلومات مكتبات الاتصال عن بُعد وبياناتها في خدمة واحدة على الإنترنت Home Page) بدلاً من تشتتها على مرافق معلومات مختلفة. وبذلك يمكن توحيد تقنيات البنية المعلوماتية وأسلوب العرض المرئي لكافة بيانات النظام ومعلوماته، مما يسهل على المستخدمين استخدامهم للخدمة والإفادة منها.

ويتطبيق هذا النظام وبداية العمل به منذ شهر سبتمبر 1996 وإجراء الدراسات حول نجاحه لمعرفة ردود فعل المستخدمين نحوه، شجعت النتائج المرنة على استمراريته وعلى التوسع في تقديم خدماته وتطويرها. ومن ثم وضع تصور للاستراتيجية المعلوماتية المستقبلية في إطار خطة ثلاثية (1997 – 1999)، يتلخص إطارها العام في البنود الآتية:

- 1 – تطوير مفهوم صفحات المكتبة التصويرية، وتدعيم خدمات المعلومات التي تقدم من خلالها.
- 2 – إجراء مزيد من الدراسات حول إدخال مجالات موضوعية جديدة إلى الخدمة، بعد إجراء الدراسات اللازمة حولها.
- 3 – إجراء دراسات لتقييم ملفات الخدمة لتطويرها، بناء على استقصاء ردود فعل المستخدمين تجاه المعلومات المدرجة في هذه الملفات.
- 4 – القيام بالدعاية اللازمة، لتشجيع المستخدمين الحاليين لزيادة استخدامهم للخدمة، مع حث فئة المستخدمين المحتملين للإفادة منها.
- 5 – تسهيل آلية البحث المستخدمة في الخدمة (استراتيجيات البحث والاسترجاع) بقدر الإمكان حتى يسهل على المستخدمين التعامل مع الخدمة والإفادة منها.

6 - الاتحاد الأوروبي؛

ترجع بدايات التفكير والاهتمام بالبنيات الأساسية للمعلومات في أوروبا إلى اجتماع القمة الأوروبية (كورفو 1994) حيث أصدر بياناً عن طريق أوروبا مجتمع

المعلومات يحدد فيه خطة عمل للمستقبل. وبالتالي تم نشر تقرير في مايو 1994 تحت عنوان «أوروبا ومجتمع المعلومات الدولي: توصيات للمجلس الأوروبي – حيث تبنى المجلس الأوروبي مشروع تنظيم وناثق المجلس الأوروبي، ومجلس التعاون الأوروبي التي كانت مشمولة برعايته، وإتاحتها لمواطني البلدان المتسمية إلى الاتحاد. وفي فبراير 1995 أعلن عن بدء خدمة شبكة "EUROPA" (وهي أحد المكونات الرئيسية لنظام الربط العالمي WWW)، كما تم التوسع في إنشاء منظومة من شبكات المعلومات الإقليمية من أجل زيادة كفاءة النظام الأوروبي للمعلومات.

وقد أصدر المجلس الأوروبي تشريعات تحتوي على المعايير التي تنظم إتاحة المعلومات وتداولها، والتي يتم على ضوءها، اتخاذ قرار قبول طلبات الحصول على الوثائق أو رفضها، ويتم تطبيق هذه المعايير على كل حالة على حدة، وتتلخص تلك المعايير فيما يلي:

- 1 — حماية الوثائق المتعلقة بالمصلحة العامة [الأمن العام، العلاقات الدولية، الاستقرار النقدي، الإجراءات التشريعية، التحقيقات والمداخلات].
- 2 — حماية الوثائق المتعلقة بالأفراد وخصوصياتهم.
- 3 — حماية الأسرار التجارية والصناعية.
- 4 — حماية المصالح المالية للمجتمع.
- 5 — حماية سرية المعلومات إذا طلب ذلك مُنتج المعلومة، أو كان مُنتج المعلومة مسؤولاً في دولة تعارض قوانينها إتاحة المعلومات.
- 6 — حماية المعلومات التي تتعلق بالمداولات الداخلية (السرية) للمجلس.

وفي شهر فبراير 1997 بدأ تنفيذ مشروع قاعدة بيانات للمشاريع التي تحقق كيان المجتمع المعلوماتي (مشروع إيزيس ESIS) وهو بمثابة نظام لدعم اتخاذ القرار في مجال بناء أنظمة ومشاريع المجتمع المعلوماتي لأوروبا. ويهدف هذا المشروع إلى بناء وتوفير أدوات مناسبة في مجال: المعرفة، الاتصالات، المشاركة، نشر المعلومات، التجوال، الدعاية.

وتحتوى قاعدة بيانات «إيزيس ESIS» على أقسام المعلومات التالية:

— قائمة تفصيلية للمشروعات الجارية وإحصائيات متعلقة بها.

— قواعد تنظيمية وقانونية.

— المؤتمرات وفعاليات الدعاية.

— الهيئات والجهات والشركات القائمة بالتنفيذ.

وفى إطار استمرارية الجهود فى تدعيم الانفتاح المعلوماتى فى المجتمعات الأوروبية ثم إصدار دليل قواعد بيانات الاتحاد الأوروبى 'European Union Databases Directory' عام 1997 والذى عدل اسمه فيما بعد إلى «مرشد لخدمات المعلومات الالكترونية» "AGuide to Electronic Information Services" كمؤشر مهم على التوسع فى سياسة الانفتاح، وإتاحة خدمات المعلومات الالكترونية فى أوروبا. ويقدم هذا الدليل المعلوماتى أكثر من 50 خدمة خط مباشر، وقاعدة بيانات أقراص مدمجة، وخدمات أوروبية ملحقة بشبكة الإنترنت، بجانب المعلومات التى تتناول خدمات معلومات البرلمان الأوروبى والمؤسسات الاتحادية الأوروبية الأخرى.

7. استراتيجيا:

فى عام 1987 وضعت جمعية المكتبات والمعلومات الاسترالية «Australian Library and Information Assoc.» مجموعة من الموجهات التى يمكن استخدامها فى بناء سياسة وطنية للمعلومات تدعو الجهات الحكومية المسئولة إلى القيام بما يلى:

- 1- التأكد من معالجة سياسة المعلومات للقضايا التى تهتم المجتمع عامة، وصناعة المعلومات خاصة. حيث غالباً ما تتضمن تلك القضايا حرية المعلومات، ملكية الوسائط المتعددة، تقنيات المعلومات، الخدمات الأرشيفية، الاتصالات، تدفق البيانات عبر الحدود، بالإضافة إلى تطوير الخدمات التعاونية المنسقة بين المكتبات.
- 2- العمل على تعيين الموظفين من المواطنين الواعين لأهمية المعلومات والقدرة على

3 - تقديم الخدمات الخاصة لفئات المعاقين.

4 - تعيين مسئول بدرجة وزير ليكون مسئولاً عن تطبيق سياسات المعلومات، ومتابعة التنسيق الفاعل في مجال المعلومات، والعمل على توفير النظم الكفيلة بالمراجعة والتطوير المستمر لتلك السياسات.

5- العمل على إرساء النظم الكفيلة بضمان تقديم الاستشارات الدورية اللازمة في مجال المعلومات للجهات المهتمة في مجال صناعة المعلومات، ومؤسسات القطاع الخاص.

6 - تشجيع الجهات الحكومية بمستوياتها المختلفة على تطوير سياسات متكاملة.

8- اليابان :

اهتمت اليابان منذ عام 1994 بوضع خطة وطنية في مجال المعلومات والاتصالات تتيح توصيل 75 مليون منزل بحلول عام 2010 عن طريق الألياف الضوئية. وفي نفس العام صدر برنامج البنية الأساسية المتقدم للمعلومات مشتملاً على ثلاثة محاور رئيسية، هي:

1- تدعيم نظم الاتصالات الرقمية لإتاحة الاتصال بالإنترنت على نطاق واسع.

2 - تطوير منتجات الوسائط المتعددة وطرق التعامل معها.

3 - دعم وتطوير المكتبات الإلكترونية الرقمية.

9- مجموعة الدول الصناعية السبعة:

اتفقت مجموعة هذه الدول على القيام بمشاريع مشتركة تهدف إلى إرساء البنية الأساسية لجمع المعلومات، وبدأت تنفيذ أحد عشر مشروعاً في المجالات التالية:

1 - النظم العالمية لمراقبة المخزون.

2 - التشغيل العالمي المتكامل لشبكات النطاق الترددي الواسع.

3 - التعليم والتدريب عبر الثقافات المختلفة.

4 - المكتبات الإلكترونية.

- 5 - المتاحف الالكترونية.
- 6 - إدارة الموارد الطبيعية والبيئية.
- 7 - إدارة الطوارئ على المستوى العالمى
- 8 - تطبيقات الرعاية الصحية العالمية.
- 9 - الأنظمة الحكومية واتصالها المباشر بالشبكات.
- 10 - السوق العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 11 - نظم المعلومات البحرية.

10. الدول العربية:

شهدت الدول العربية عدة محاولات لوضع سياسة وطنية للمعلومات والتوثيق منذ أواخر عقد الستينات أى عقب عقد مؤتمر اليونسيف والنايتس من قبل منظمة اليونسكو، وحتى ندوة عمان 1988 حول السياسات الوطنية لنظم المعلومات وخدماتها فى الدول العربية وصدور الموجز الإرشادى لإعداد السياسات الوطنية للمعلومات من قبل مركز التوثيق والمعلومات فى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عام 1989. وأخرها ندوة استراتيجية التوثيق والمعلومات فى الوطن العربى التى عقدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مع محاولات كل بلد عربى لإعداد سياسة للمعلومات الوطنية وتفاوت فيما بينها.

كما شهدت السنوات الأخيرة عملاً دءوباً من قبل الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات وذلك بالتركيز على قضية العصر فى أغلب مؤتمراته السنوية لعل أهمها مؤتمر القاهرة 1997، حول «تكنولوجيا المعلومات فى المكتبات ومراكز المعلومات العربية بين الواقع وتحديات المستقبل»، ومؤتمر دمشق: 1998 حول «الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الإنترنت»، ومؤتمر نابل: 1999 حول «المكتبة الالكترونية والنشر الالكترونى وخدمات المعلومات فى الوطن العربى: الآفاق والتحديات». وأخيراً وليس بآخر مؤتمراً هذا المؤتمر الحادى عشر للاتحاد، القاهرة:

2000 حول «نحو بناء استراتيجية لدخول الشّاح الفكرى المكتوب باللغة العربية فى الفضاء الالىكترونى».

وبالرغم من أن بعض الدول العربية حاولت جاهدة وفق إمكانياتها المتاحة وهى لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، التخطيط لوضع سياسة معلوماء وطنية خاصة بها، إلا أنه لا تزال سياساتها المعلوماءىة ضعيفة جداً إذا ما قورنت بغيرها من السياساء المعلوماءىة العالمىة الملقدمة، وتعتمد كثيراً على المعلوماء المصدرة إليها بما فيها من سلبىاء على حساب الرروة الوطنىة من المعلوماء. ولذلك تستدعى الضرورة وضع سياسة مشركة للمعلوماء للدول العربية، ترتبط باسراءىة مشركة لتنفيذها. ولتحقق ذلك ينبغى توضيح معالم السياساء الوطنىة، وترتيب الأولوىاء. وإعادة النظر فى بعض الممارساء، ورأب الصدع فى بعض القطاءع ودعم بعض المقوماء وتنشيط بعض العناصر والمكوناء، وإزالة بعض الحواجز والمعوقات.. إلى آخر ذلك من جهود التشخيص والتطوير الرامىة إلى دعم مظاهر القوة وعلاج مواطن الضعف والقصور.

إن بناء اسراءىة للمعلوماء على المستوى الوطنى أو العربى مسألة فى غاية التعقيد وفى غاية الأهمىة فى الوقت نفسه.

- إنها فى غاية التعقيد لأنها متداخلة مع الاسراءىة الأخرى فى مجالاء التنمية الوطنىة، الصنائة، التعليم، البحث العلمى، تقنىاء المعلوماء والاتصالات... إلخ.

- كما إنها فى غاية الأهمىة لأنها الخطة التى سنسمى إلى تطوير القطاء القائد للاقتصاد والمجمع، وستجعل قاطرة... التنمية والتطور تنطلق بالانجاه الصحيح إذا نجحت الخطة، أو تعثر فى حال فشلها.

ولكى يكتب للاسراءىة المعلوماءىة العربية النجاح لابد من إعداد قنوات التنفيذ والمتطلباء المادىة والبشرىة الضرورىة لذلك، ولابد من تحديد مرحلىة الانجاز واختيار سلم الأولوىاء على ضوء المعطىاء والإمكاناء المتوافرة فعلاً للتنفيذ، وكذلك

الهياكل والقنوات التي يمر عبرها التنفيذ. لأن وضع مثل هذه الاستراتيجية/ السياسة على أسس علمية تتفق وظروف المجتمع وأولوياته وإمكاناته يتطلب سلسلة من الدراسات المتعمقة لمختلف حلقات دورة المعلومات في المجتمع. ويتطلب ذلك وجود مؤسسة وطنية قادرة على رصد التغيرات واقتراح سبل التعامل معها في إطار السياسة الوطنية لكي تتسم سياسة المعلومات بالدينامية التي تستلزم المراجعة المستمرة. كما أن توافرها على المستوى الوطني هو الخطوة الأولى نحو السياسة العربية للمعلومات، لأن هذه السياسة العربية ينبغي أن تضع في اعتبارها ظروف كل دولة عربية وإمكاناتها واحتياجاتها لتحقيق التنسيق والتكامل.

وإذا نظرنا إلى الجانب التشريعي للمعلومات في الوطن العربي فإننا نلاحظ أن الأمر يتوقف حتى الآن، عند حدود قوانين المطبوعات والرقابة والإيداع وحماية حقوق المؤلف وكلها لم ترتقي بعد لمواكبة عصر الفضاء الإلكتروني وتبعاته. ومن نماذج تشريعات المعلومات العربية القانون رقم 4 لسنة 1994 بشأن النظام الوطني للمعلومات والتوثيق بالجمهورية. وهذا القانون يهدف إلى توفير كافة البيانات والإحصائيات والوثائق، ومعالجتها وتحليلها، ووضع دليل لهذه المعلومات على نحو يسهل انسيابها ويجعلها متاحة لأجهزة الدولة المختلفة لتتخذ على ضوء مؤشراتها القرارات السليمة، لتسير نشاطها والتخطيط له، ووضع البرامج اللازمة للتنفيذ والمتابعة علي نحو يخدم الأغراض الاقتصادية والاجتماعية والسياسات العامة لتطوير المجتمع (1). ويتضح مما سبق بأن هدف القانون التركيز على توفير المعلومات لصالح الأجهزة الرسمية للدولة، حيث لم يشر إلى المعلومات اللازمة لباقي فئات المستفيدين المحتملين في المجتمع.

وقد سبق للجنة الشعبية العامة بالجمهورية أن أصدرت القانون رقم 772 لسنة 1989 بإنشاء مراكز قطاعية للمعلومات والتوثيق نصت المادة الثانية منه على أن تتولى المراكز المذكورة (17 مركزاً) بالمهام والاختصاصات التالية كل حسب القطاع الذي يتبعه:

أ - جمع البيانات والمعلومات والإحصائيات والوثائق المتعلقة بأنشطة القطاع وجميع الجهات والأجهزة التابعة له وتصنيفها وتسويتها وحفظها ومعالجتها واستخراج المعلومات وإعداد التقارير المطلوبة منها بالطرق التي تجعلها ميسرة ومتاحة للاستعمال.

ب - الالتزام بتجهيز وإعداد البيانات والمعلومات طبقاً للدليل المدخلات والمخرجات للنظام الوطني للمعلومات والتقيد بالشكل النمطي لها وتوفيرها في المواعيد المحددة وتزويد المركز الوطني للمعلومات والتوثيق بها (الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق فيما بعد).

ج - تنظيم ومتابعة إنسياب البيانات والمعلومات وتكاملها مع الجهات الرسمية التابعة للقطاع (مصادر البيانات والمعلومات).

د - المساهمة في إنشاء وتطوير مكاتب المعلومات والتوثيق بالجهات التابعة للقطاع وإعداد العناصر البشرية اللازمة لنشاط المعلومات والتوثيق بالقطاع ورفع كفاءاتهم.

هـ - تبادل المعلومات والتعاون والتنسيق مع مراكز المعلومات والتوثيق الأخرى والأجهزة والمؤسسات ذات النشاط المماثل بالداخل والخارج.

و - تنفيذ السياسات الوطنية للنظام الوطني للمعلومات واتباع الأسس الإرشادية والمعايير الموحدة وأساليب التنظيم والعمل التي تصدر عن المركز الوطني للمعلومات والتوثيق والذي انتقلت اختصاصاته إلى الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق عند إنشائها بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم 149 لسنة 1993.

وقد نصت المادة الثالثة من هذا القرار على المهام التي تضطلع بها هذه الهيئة. وفي مقدمة هذه المهام «متابعة تنفيذ أحكام القانون رقم 4 لسنة 1990 بشأن النظام الوطني للمعلومات والتوثيق» ومن بين هذه المهام أيضاً ما يلي :

1 - جمع وحفظ البيانات والمعلومات والوثائق وفقاً للأسس والأساليب والوسائل التقنية وجعلها في متناول الجهات العامة والخاصة.

2 - وضع الأسس الإرشادية والمعايير الموحدة وأساليب التنظيم بهدف التنسيق والتكامل بين الجهات ذات العلاقة.

3 - المساهمة في كل ما من شأنه تنمية حركة المعلومات والتوثيق والنشر داخل الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

4 - تنظيم ومتابعة أهداف النظام الوطنى للمعلومات والتوثيق وتنسيق العمل مع مراكز المعلومات والتوثيق المختلفة والإشراف على تطبيق النظام الوطنى للمعلومات، ومتابعة ما يصدر فى إطاره من أدلة وإرشادات وتعليمات واجراءات.

5 - تنظيم انسياب البيانات والمعلومات بين مراكز المعلومات والتوثيق المختلفة بالجماهيرية العظمى وخارجها والربط بينها فى إطار الشبكة الوطنية للمعلومات.

6 - اقتراح التشريعات اللازمة لتطبيق النظام الوطنى للمعلومات والتوثيق بما يكفل تحقيق أهدافه.

وفى دولة الكويت أعدت خطة وطنية للمعلومات دعت إلى تأسيس لجنة وطنية تعين من قبل مجلس الوزراء من أجل تبنى مهام معينة نوجزها فيما يلى :

أ - تقديم المشورة للحكومة بشأن بناء وتطبيق السياسة الوطنية للمعلومات، والسياسات المؤثرة على أولويات التطوير فى البلاد.

ب - تقديم التوجيه والمشورة على المستوى الوطنى فى مجال التنسيق للأنشطة المعلوماتية، وإنشاء قاعدة بيليوغرافية وطنية للمعلومات تهدف إلى رفع كفاءة الأنشطة التعاونية فى مجال المعلومات على المستويات المحلية والعالمية.

ج - تقديم المشورة بخصوص إنشاء ومتابعة المؤسسات المعلوماتية الجديدة فى البلاد.

د - تقديم المشورة بخصوص تطبيقات تقنيات المعلومات فى أنشطة معالجة المعلومات وتنظيمها.

هـ - تقديم المشورة بخصوص تعليم وتدريب الاختصاصيين فى مجال المعلومات .

و - تشجيع البحث فى مجال المعلومات والمكتبات مع التركيز على مجالات المتطلبات البشرية، وتدريب المستفيدين، والمعايير، وتقنيات المعلومات، والأمية المعلوماتية، والإنتاج الوطنى لمصادر المعلومات.

ز - مراجعة خدمات المعلومات للتأكد من مدى ملاءمتها لاحتياجات المستفيدين من المعلومات، والتأكد من الإفادة القصوى من التطورات التقنية فى مجال المعلومات.

وفى جمهورية مصر العربية انبثقت الخطة لوطنية للمعلومات عن الجهود التى بذلتها كل من اللجنة الوطنية للمعلومات التابعة لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، ومركز المعلومات ودعم القرار برئاسة مجلس الوزراء، والمجالس القومية المتخصصة، والتى تم عرضها ومناقشتها فى ندوة تم عقدها فى ديسمبر 1997.

ويبدأ الإطار المقترح للخطة بتناول البنية الأساسية المطلوبة لصناعة المعلومات. وترى الخطة أنها تتكون من عدة محاور منها التعليم والتدريب، البحوث والتطوير فى صناعة المعلومات. والتى يأتى فى أولوياتها الاختيار المناسب والملائم للتقنية المنقولة لبناء البنية الأساسية فى المجتمع وبناء شبكة اتصالات حديثة خاصة بالتعليم والبحاث والتطوير على المستوى الوطنى، بحيث تتبع معايير الشبكات الدولية لسهولة تبادل المعلومات.

وتولى الخطة اهتماماً خاصاً للتطوير السريع للمصادر البشرية التى تنتج البرامج لمختلف التطبيقات المتقدمة التى تتمشى مع البرامج الخاصة باللغة العربية وإيجاد بدائل للبرامج المستوردة المكلفة، وكذلك الخدمات المتممة لصناعة المعلومات مثل عمليات التخطيط والتصميم والصيانة بالإضافة إلى الخدمات الأمنية ومراكز خدمة الحواسيب وكذا الاهتمام بصناعة المكونات.

كما تعطى الخطة أولوية قصوى لتطوير المشروعات التى تحتاج إلى نقل البيانات لاستيفاء متطلبات الإدارات الحكومية والأسواق الاقتصادية والمؤسسات التعليمية.

وأوصت بضرورة البدء فى تطوير الشبكات بأسرع ما يمكن لمواجهة الخدمات اللازمة لتطوير البرامج التطبيقية لصناعة المعلومات خلال السنوات القادمة.

وفيما يتعلق بالتطبيقات النوعية فى صناعة المعلومات، ترى الخطة أن الإدارة الحكومية تحتل الأولوية فى مجال تطبيق صناعة المعلومات لذلك يجب الاهتمام بإيجاد قاعدة بيانات وطنية لخدمة الإدارة الحكومية، تتصف بسعة كافية للتخزين وسرعة فى استرجاع البيانات والتكامل مع مختلف الإدارات الحكومية، وتقرح الخطة مجموعة من مشروعات نظم المعلومات القطاعية لتعمل ضمن النظام الوطنى للمعلومات.

وتحدد الخطة مجموعة من السياسات التشجيعية فى صناعة المعلومات، منها سياسات النظم القياسية، وسياسات البنية الأساسية، وسياسات تطوير شبكات نقل البيانات ورسوم الاتصالات ووضع سياسة ضريبية حساسة لمعالجة الأولويات للإهلاك السريع لمختلف الأجهزة والمكونات.

كما اقترحت الخطة السلطات التنفيذية فى صناعة المعلومات، واقترحت تشكيل لجنة تنفيذية حكومية تلحق برئاسة مجلس الوزراء بموجب قرارات تتخذ كى تعمل جميع أجهزة الدولة فى إطار واحد وتنسيق تام وتكون للجنة صلاحية وضع خطة طويلة الأجل يتبعها خطط سنوية لتطبيق البرنامج الوطنى لتقنية المعلومات وإقراره من مجلس الوزراء، وإصدار الخطوط الرئسية لسياسة الحكومة والإشراف على هذه السياسة، اعتمادا على القواعد والمعايير الفنية والمؤشرات الاقتصادية الخاصة بصناعة المعلومات.

وفى سبتمبر عام 1999 شهدت الخطة دفعة قوية إلى الأمام حيث بلغ الاهتمام بالنهوض بقطاع المعلوماتية والتخطيط له ذروته فى مؤتمر «نهضة المعلومات فى عصر مبارك» والذى حدد فيه رئيس الجمهورية بوضوح وبفكر شامل منهج العمل للتخطيط والنهوض بالمجتمع المعلوماتى المصرى.

وفى المملكة العربية السعودية تركزت جهود تطوير الخطط الوطنية المعلوماتية فى عقد العديد من المؤتمرات حول هذا الموضوع كان من أهمها انعقاد المؤتمر والمعرض

الوطني الثاني عشر للحاسوب (1990) حيث حدد الموضوع الرئيسي للمؤتمر «التخطيط للمجتمع المعلوماتي».

ونظراً لأهمية الموضوع كانت مشاركة الجهات والوزارات الحكومية بتقديم دراسات خاصة عن دورها الحالي وعن خططها المستقبلية نحو المجتمع المعلوماتي. ونظراً لأن الوزارات والهيئات الحكومية هي القوى الفعالة في المجتمع التي يقع على كاهلها عبء التخطيط لبناء المجتمع المعلوماتي ثم وضع هذه الخطة موضع التنفيذ. وقد خرج المؤتمر بعدة توصيات تصدرتها توصية تدعو إلى العمل على تطوير خطة وطنية معلوماتية. وقد تم رفع توصيات المؤتمر إلى المسؤولين في الإدارة العليا بالدولة لاتخاذ اللازم وتبذل حالياً جهود حثيثة لوضع توصيات المؤتمر التي تدعو لدعم جهود التخطيط للمعلوماتية موضع التنفيذ.

وعلى المجتمعات النامية أن تدرك أهمية المعلومات وتقنياتها ودورها الأساسي في دفع عجلة التقدم والتطور. والدول النامية يجب عليها أن تعمل على تأصيل هذه التقنيات في مجتمعاتها، لأنه طالما كانت هذه التقنيات بضاعة مستوردة فإنها تصبح مظهراً آخر من مظاهر الاعتماد على الغرب. وستكون عاملاً يزيد من الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية. وستكون المنافسة بين الدول في المستقبل هي منافسة قائمة على المعلومات بالدرجة الأولى. ولن يكون قطاع المعلومات هو أحد مكونات الاقتصاد فحسب، وإنما سيكون هو القطاع الأكثر سيطرة والأكثر قوة. ومن المؤكد أن كل ذلك سيؤدي إلى تغيرات ثقافية واجتماعية وسياسية. بل وشخصية أيضاً.

وفي دراسة قدمتها «بيتي توروك» Betty Turock تناولت العديد من القضايا المتمثلة بالتغيرات الديموغرافية والتنوع الثقافي في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان، وتناولت دور التربية، والاتجاهات الحديثة التي ينبغي تبنيها، مشكلات الأمة، وخصوصاً الأهمية التقنية والمعلوماتية، والتغيرات الاقتصادية على المستويات العالمية، وتأثيرات تلك التغيرات في سياسات المعلومات على الأصعدة المحلية والعالمية حتى نواكب التغيرات. رغم أن تلك السياسات يجب ألا تبنى على أساس رد الفعل للتغيرات بل يجب أن تصاغ لتتقود وتحدث تغييرات

وتؤكد النقاط التالية التي أثارها « توروك B. Turock » على أهمية المراجعة والتقييم المستمرين لسياسات المعلومات.

كما نحتاج إلى سياسة وطنية للمعلومات تبنيها عقول ذكية، وقلوب عطوفة، سياسات تراعى فيها الفاعلية والعدالة.

فالفاعلية مفتاح لتقديم المزيد من البرامج المهمة للمستفيدين في زمن شحت فيه الموارد. والعدالة مهمة من أجل التوزيع المتوازن للموارد. فالشواهد تشير إلى ازدهار واضح وتطور كبير في مجال النشر الإلكتروني وفي التحول من المجتمع الورقي إلى المجتمع اللا وركي، وفي انتشار الوسائط المتعددة والوسائط الفائقة وابتكار وسائط جديدة أكثر قدرة من الوسائط الحالية في اختزان المعلومات واسترجاعها. وهذا يفرض علينا أن نراجع طريقة تفكيرنا فيما يخص خصوصياتنا كأفراد، وسبل إتاحة المعلومات، كما قد تغير من طريقة تفسيرنا لسياسات المعلومات. وخلافاً للسياسات في مجالات أخرى، فإن سياسات المعلومات تحتاج إلى مراجعة دقيقة ومستمرة، لأن طبيعة المعلومات وصناعة المعلومات تتطلب قياساً مستمراً للمصادقية. ولاشك بأن التغيرات العالمية من حولنا، بالإضافة إلى التطورات التقنية الهائلة اليوم، تجعل من غير المقبول الاعتقاد بأن سياسة للمعلومات وضعت قبل عشر سنوات – على سبيل المثال – لاتزال صالحة ومناسبة تماماً لواقعنا اليوم.

إن العرب اليوم مجبرون على تبني استراتيجية عربية للمعلومات. فإذا كان لا بد من تهيئة البلدان العربية للعبور إلى مجتمع المعلومات. فإن أهمية الاستراتيجية تصبح أكبر بكثير لأنها ستنسق عملية العبور وستجعله أسير وستضمن توفير الوقت والجهد والمال، الذي يمكن أن يهدر في حال عدم تبني أية خطة لعبور هذا التحول النوهي للمجتمع في كافة المجالات أسوة بالدول المتقدمة التي انتقلت إلى مجتمع المعلومات بصورة تدريجية طبيعية، مما وفر لها استمرارية طبيعية لعملية التطور، وتراكماً في الخبرات وفي التجهيزات والمعلومات، وحتى أصبحت المعلومات مندمجة بآلية عمل المؤسسة بشكل طبيعي ورغم ذلك تدارس هذه المجتمعات المتقدمة خططها الاستراتيجية للمعلومات وتعيد النظر فيها دورياً، ولذلك تبدو الاستراتيجية العربية للمعلومات في قمة أولوياتنا التتموية.

وعلى الدول العربية أن تتيقن بأن التوقع أو الانعزال عما يجرى من حولها غير ممكن، وإن الانكفاء إلى الماضي غير مجد.. فالعالم اليوم واحد. وقد جعلت وسائط الانتقال المتطورة ووسائل الاتصالات الحديثة كل العالم وكأنه مدينة واحدة Globe village بمقاييس الماضي.. ثم إن عليها أن تتيقن أن أثر العلم والتقنية لا ينحصر في المجتمع الذي يتبناها أو يستعمل نتاجها، بل يتعداه إلى كل المجتمعات الإنسانية مهما بعدت الثقة بينهما وقل الاتصال. فهل ستحول البلدان النامية إلى مجتمعات ناخذ بناصية الدخول إلى الفضاء الإلكتروني أخذاً وعطاءاً أم ستخذ طريقاً مختلفاً؟

إن ثورة المعلومات تقوم على استغلال ذكاء البشر وتدريبهم وهذا ليس وقفاً على أى شعب من شعوب الكرة الأرضية. فالثورة العلمية والثورة المعلوماتية الجديدة تشكلان تحدياً أساسياً للإنسانية بكاملها. ولا مكان لأمة في الغد القريب إذا تجاهلت هذا التحدي الذي نادراً ما عرفت البشرية تحدياً مماثلاً له. والقضية كلها مسألة نظرة.

فإذا استمرت العين مثبتة نظرها على الماضي محاولة عبثاً إطلاله فسبكون ذلك بمشابة الحكم علينا بالفشل. أما إذا تحولت النظرة إلى آفاق المستقبل آفاق جديدة لبلوغها، فإن الإرادة والإبداع وقوة الذكاء تتكفل بالباقي.

التوصيات:

1 - التخطيط لسياسة معلوماتية مفصلة تشمل البرامج والموارد الضرورية المحتاج إليها للتمهيد للدخول إلى عصر الفضاء الإلكتروني بحيث تراعى الأوجه القانونية والتنظيمية والاجتماعية والثقافية والتعليمية للمجتمع العربي، وأساليب الترويج والتوعية عبر وسائل الإعلام العربية لهيئة المجتمع العربي لمتطلبات عصر الفضاء الإلكتروني.

2 - التخطيط لوضع السياسة المعلوماتية بإعداد البرامج التعاونية بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص لدعم المؤسسات البحثية وتنمية الموارد البشرية فيها بما يتناسب والخدمات المعلوماتية عبر الفضاء الإلكتروني.

3 - إقامة قنوات اتصال بين المكتبات ومراكز المعلومات من جهة وبين المؤسسات

المعنية بالنشر الإلكتروني من جهة ثانية وبين أقسام المكتبات والمعلومات من جهة
ثالثة لتعرف أساليب الإنتاج والتجهيز والإعداد الفني لمصادر المعلومات
الإلكترونية، باعتبار أن الجهات الثلاثة هي المتكاملة بشكل مباشر مع هذه التقنيات
الجديدة.

4- مراعاة المعايير والمواصفات القياسية الدولية علي منتجات تقنية المعلومات
والاتصالات التي تزود بها أو تتجها الهيئات والمؤسسات الوطنية والعربية
كأساس للتشغيل المتداخل ونظم الربط المفتوحة.

5 - إيلاء الملكية الفكرية ما تستحقه من حماية عند وضع التاج العلمي والفكري
العربي على الشبكات عبر الفضاء الإلكتروني ، وذلك من خلال جامعة الدول
العربية ومنظمتها المنبثقة عنها كل فيما يخصها.

6 - توفير الدعم المالي من قبل الحكومات العربية لتشجيع صناعة برمجيات عربية،
ووضع الضوابط القانونية لحمايتها، وتشجيع المحاولات العربية الجادة في مجال
استخدام اللغة العربية في نظم استرجاع المعلومات، وإجراء الدراسات والبحوث
اللازمة لمعالجة المشكلات التي تواجهها، لتمكين المستفيدين من الملاحظة عبر
الشبكات الفضائية.

7 - هناك تداخل ملحوظ بين السياسة المعلوماتية على المستويين العربي والدولي،
وبالتالي يجب على السياسة الوطنية للمعلومات أن تأخذ في اعتبارها المدخلات
والعوامل والآليات اللازمة لإعداد السياسات المعلوماتية في الدول الأخرى والتي
تخضع بصفة مستمرة للتعديل والمراجعة والتقييم.

8 - ينبغي الاتجاه نحو التجانس العربي في مجال السياسات المعلوماتية كمواجهة
التكتلات الاقتصادية العالمية، وما وراءها من تخطيط معلوماتي وسياسي
واقصادي للهيمنة على الدول النامية.

المراجع العربية والأجنبية

- 1 - أبو بكر محمود الهوش (دراسات في نظم وشبكات المعلومات، القاهرة: عصمى للنشر والتوزيع 1996).
- 2 - أحمد أنور بدر «السياسة المعلوماتية: المفاهيم والأطر ومناهج البحث» في الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات في عصر الإنترنت، تونس: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم [وقائع مؤتمر الاتحاد دمشق: 1998] 1999. ص ص 29 - 43.
- 3 - انطونيوس كرم. العرب أمام تحديات التكنولوجيا، عالم المعرفة [59] الكويت: المجلس الوطني للفنون والآداب 1982.
- 4 - جامعة الدول العربية/ الأمانة العامة - مركز التوثيق والمعلومات. دليل إرشادات إعداد السياسات الوطنية لنظم المعلومات وخدماتها في البلدان العربية، تونس: المركز، 1989.
- 5 - حشمت قاسم «بعض مبركات النظام العربي للمعلومات: أفكار أولية»، الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، مج 1، ع 2، 1994 ص ص 13 - 35.
- 6 - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى - مؤتمر الشعب العام. القانون رقم (4) لسنة 1990 بشأن النظام الوطني للمعلومات والتوثيق.
- 7 - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى / اللجنة الشعبية العامة. قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (149) لسنة 1993 بإنشاء الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق.
- 8 - اللجنة القومية للمعلومات. الخطة القومية للمعلومات في مصر، القاهرة: اللجنة 1997.
- 9 - زهير الكرمي. العلم ومشكلات الإنسان المعاصر، عالم المعرفة [5] الكويت: المجلس الوطني للفنون والآداب 1978.
- 10 - محمد جلال سيد غندور «الاستراتيجية المعلوماتية الأوروبية: نماذج من فرنسا والدول الاسكتلندية»، الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات مج 7، ع 13، 2000 ص ص 37 - 46.
- 11 - محمد جمال الدين درويش. التخطيط للمجتمع المعلوماتي [كراسات علمية]، القاهرة: المكتبة الأكاديمية 2000 ص 12.
- 12 - محمد فتحى عبدالهادى: «بيئة المعلومات على أعتاب قرن جديد»، الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، ع 13، 2000 ص ص 7 - 8.
- 13 - محمد محمد أمان، ياسر يوسف عبدالمعطي. النظم الآلية والتقنيات المتطورة للمكتبات ومراكز المعلومات، الرياض: مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية [السلسلة الثانية 32] 1998.
- 14 - محمد محمد مندورة. التخطيط للمجتمع المعلوماتي وفعاليات المؤتمر والمعرض الثانى عشر للحوايب، الرياض: مطبوعات جمعية الحوايب السعودية، 1990.

- 15 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. استراتيجية التوثيق والمعلومات وخطط العلم المستقبلي في الوطن العربي. تونس: المنظمة 1997.
- 16 - تراسل البيانات بين الدول العربية، تونس: المنظمة 1996.
- 17 - الخطة الشاملة للثقافة العربية، [مج 2] تونس: المنظمة 1986.
- 18 - الطريق السريعة للمعلومات في الوطن العربي: الواقع والآفاق، تونس: المنظمة 1999.
- 19 - النادي العربي للمعلومات نحو استراتيجية عربية للمعلومات: المبررات والمبادئ والتوجهات، دمشق: النادي 1999 ص ص 12 - 13.
- 20 - ناريمان إسماعيل متولى. اقتصاديات المعلومات: دراسة في الأسس النظرية وتطبيقاتها العملية على مصر وبعده البلدان الأخرى، القاهرة: المكتبة الأكاديمية 1995.
- 21 - Betty Turock. 'who will Drive National information Policy in the Twenty - First Century?' *Journal of Information, Communication and Library*.
- 22 - Michael A.Hill. *National Information Policies and Strategies: an Overview and Bibliographic Survey*, London: Bowker Saur, 1994.
- 23 - William Melody. "Towards a Framework for designing Informations Society Policies" *Telecommunication Policy*, VOL. 20, No. 4, 1996 PP 249 - 250.